العلاقه بين المؤسسات والنمو الاقتصادى
دراسه تطبيقيه على مصر

الدكتور
عمرو الضبع ابراهيم
قسم الاقتصاد كلية الدراسات العليا بالقاهرة
ق.ا وكيل الاكاديميه
الاكاديمية العربيه للعلوم الماليه والمصرفيه
(AABFS)
Contact: 002 01003020521
E-mail; eldabaa2a@yahoo.com

الملخص:

لاشك في أنَّ الاقتصاد المؤسسي له أهمية كبيرة في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسسية، وبالنظر إلى مصر، نرى بوضوح غياب الاقتصاد المؤسسي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات المصرية المختلفة مثل مجال التوظيف، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومجالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج لنا خللًا ضخمًا يؤثر بالتأكيد سلبًا على تقدم أي دولة، خصوصًا وإن كانت دولة نامية ما تزال في طريقها إلى التقدم.

تحاول الورقه الاجابه على العديد من الاسئله ما هى علاقه المؤسسات بالنمو الاقتصادى فى مصر وما هى اهميه الاطار المؤسسى لتحقيق النمو الاقتصادي؟

الكلمات الداله: الاقتصاد المؤسسى – النمو الاقتصادى – المؤسسات –مصر

Abstract:

There is no doubt that the institutional economy is of great importance in various sectors. No country has a lack of institutional procedures. In view of Egypt, we see clearly the

absence of the institutional economy from different sectors, which in turn led to a lot of corruption and problems and brought many consequences in different Egyptian sectors such as The field of employment, the preservation of the environment and natural resources, the fields of local development, scientific research, creativity and innovation, the fight against poverty, and other sectors, which when combined problems with each other produces a huge imbalance that definitely affects the progress of any country, specially developing countries which still on its way to progress.

The paper tries to answer many questions: What is the relationship between institutions and economic growth and importance of the institutional framework for economic growth in Egypt?

Keywords: Institutional Economy - Economic Growth - Institutions - Egypt

مقدمه:

في الاونة الاخيرة ، اصبح دور المؤسسات Institutions في تأثيرها على النمو و التنمية الاقتصادية احد اكثر المجالات حيوية في الاعمال التجريبية في الاقتصاد. وعلى الرغم من ان العديد من الباحثين قد اشاروا مرارا وتكرار الى دور المؤسسات في تفسير الاختلافات الحاصلة في مستويات الدخل بين البلدان (Wolf et Thomas,1973 ;North,1981,1990 ;Hall and al.,1955 ;North and Jones,1999 ;Rodrik et al.,2004 ;Acemoglu et al.,2001,2002,2005a,c)إلا انه عادة ما ترتبط نظرية المؤسسات بالحائز على جائزة نوبلDouglas North. ووفقا لـNorth (1990,p.3) " المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، او القيود التي وضعت انسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري "وحسب Northايضا يقصد بالمؤسسات " القيود الرسمية) القوانين،

الدساتير (، غير الرسمية) العادات والتقاليد(، السياسات الحكومية) التنفيذ والعقاب(والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين." في هذا الجانب، يرى North and Thomas (1973) (ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات.فازتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، وبالتالي من المرجح ان تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد. اما ازتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد او المطالب البيروقراطية الخانقة، تجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق. وتشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاضا في مستويات راس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضا في حجم التجارة والاستثمار الاجنبي(Maseland ,2013).

١ -الدراسات السابقة:

قدمت العديد من الدراسات التجريبية ادلة مقنعة لدعم الرأي القائل بان الاختلافات في المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الاداء الاقتصادي للبلدان .

١- كشف Keefer and Knack (1995)و Mauro (1995)ان نوعية البيروقراطية ، حقوق الملكية ، الشفافية، والاستقرار السياسي في بلد ما كلها عوامل تساهم في النمو الاقتصادي بشكل ايجاب

٢- اما Djankov et al (2002) .وباستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كمقياس للمؤسسات، كشف وجود علاقة قوية بين ذلك المقياس و النتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي ومستوى التنمية.

٣- من ناحية أخرى، ركزت الدراسات حول محددات النمو الاقتصادي على دور المؤسسات السياسية، خصوصا الديمقراطية منها. ووجد العديد من الباحثين امثال De Larsson and Parente (2011)، Jones and Olken (2005)، long (1993) and Shleifer(ان الانظمة الديكتاتوري ةتختلف في تحديد الاهداف وانتهاج السياسات، وان خياراتها كان لها تأثير كبير على الاداء الاقتصادي. في الوقت نفسه، يؤكد Glaeser et al (2004) . ان البلدان عادة ما تكون فقيرة بسبب السياسات التي

ينتهجها الديكتاتوريون. مع ذلك، على الرغم من القيود التي تفرضها الانظمة الاستبدادية على العوامل الاقتصادية، فمن الممكن ان تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها تلك الانظمة ذات اهمية اكبر مقارنة مع الانظمة الديمقراطية، والتي يتمتع الافراد فيها بحرية اكبر في متابعة الانشطة التي تعزز النموالاقتصادى (Flachaire et al.,2013).

ولمعرفة العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي المصري من جانب والنمو الاقتصادي من جانب استخدم الباحث الترتيب في مؤشر أداء الاعمال للتعبير عن الاقتصادي المؤسسي كمتغير مستقل ونسبة النمو الاقتصادي للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع

جدول رقم ١: الترتيب العالمي لمصر

السنة	مرتبة أداء الاعمال	متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)
٢٠٠٦	١٦٥	٢٢١٧
٢٠٠٧	١٦٥	٢٣٣٣
٢٠٠٨	١٢٦	٢٤٥٦
٢٠٠٩	١١٦	٢٥٢٤
٢٠١٠	١٠٦	٢٦٠٢
٢٠١١	١٠٨	٢٥٩٣
٢٠١٢	١١٠	٢٥٩٣
٢٠١٣	١٠٩	٢٥٩١
٢٠١٤	١٢٨	٢٦٠٨
٢٠١٥	١١٢	٢٦٦٥
٢٠١٦	١٣١	٢٧٢٤

Source:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD?locations=EG
http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2018

وتم حساب النتائج باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وكانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقلين قوية جدا بمعامل ارتباط ٠.٧٨٧ويوضح تفاصيل ذلك الجدول التالي: -

جدول رقم ٢ :الارتباط الخطى

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.787[a]	.620	.577	96.560	.620	14.655	1	9	.004	.762

a. Predictors: (Constant), DBRANK

b. Dependent Variable: GDPPC

يبين الجدول السابق حساب معامل الارتباطR و معامل التحديد R^2، و كذلك يبين معامل الارتباط الخطي نسبة النمو الاقتصادي من جانب و المتغيرالمستقل من الجانب الآخر و هو ٠.٧٨٧ و أن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع و هو نسبة هو ٦٢%، و يبين الجدول التالي تحليل تباين خط الانحدار .

جدول رقم ٣: تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	136638.986	1	136638.986	14.655	.004[b]
	Residual	83913.924	9	9323.769		
	Total	220552.909	10			

a. Dependent Variable: GDPPC

b. Predictors: (Constant), DBRANK

فالجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط الانحدار للبيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على (خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة)، ويبين الجدول السابق أن:

١-مجموع مربعات الانحدار هو ١٣٦٦٣٨.٩٨ ومجموع مربعات البواقي هو ٨٣٩١٣.٩٢٤ ومجموع المربعات الكلى هو ٢٢٠٥٥٢.٩

٢-درجة حرية الانحدار هي ١ ودرجة حرية البواقي هو ٩

٣-معدل مربعات الانحدار هو ١٣٦٦٣٨.٩٨ ومعدل مربعات البواقي هو ٢.٠٨٠

٤-قيمة اختبار تحليل اتباين لخط الانحدار هو ٩٣٢٣.٧

٥-مستوى دلالة الاختبار ٠.٠٠٤ أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية ٠.٠٥ فنرفضها، وبالتالي فإن خط الانحدار يلائم البيانات.

جدول رقم ٤: تحليل تباين الانحدار

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1 (Constant)	3216.688	179.943		17.876	.000	2809.627	3623.748					
DBRANK	-5.434	1.420	-.787	-3.828	.004	-8.646	-2.223	-.787	-.787	-.787	1.000	1.000

a. Dependent Variable: GDPPC

ويتبين من هذا الجدول عدة نتائج:

١- يبين الجدول نتيجة إجراء اختبار T على فرضيات ميل خط الانحدار ومقطع خط الانحدار، فالسطر الأول من الجدول يبين نتيجة تطبيق اختبار T على فرضيات مقطع خط الانحدار، والسطر الثاني يبين نتيجة اختبار T على فرضيات ميل خط الانحدار، حيث أن طول مقطع خط الانحدار هو

٣٢١٦.٦٨، وميل خطالانحدار هو-٤٣٤.٥لرتبة أداء الاعمال وبالتالي تكون معادلة الانحدار هي:

GDPPC= 3216.68 +DBRANK *- 5.434

حيث أن

GDPPC متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي)

DBRANK رتبة مصر في أداء الاعمال

٢- فرضيات مقطع خط الانحدار

$H0$مقطع خط الانحدار مساويللصفر $H0 : B0 = 0$:

H_1ميل خط الانحدار مختلف عن الصفر $H_1: B0 \neq 0$:

يتبين من الجدول أن قيمة اختبار Tهي ١٧.٨٧٦ ومستوى دلالة الاختبار هي ٠ وهي اقل من قيمة مستوى دلالة الفرضية الصفرية أي اقل منللقيمةα=٠.٠٥وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية وتكون قيمة مقطع خط الانحدار ٣٢١٦.٦٨هي دالة احصائيًا عند مستوي معنوية ٠.٠٥.

٣- بالنسبة لفرضيات ميل خط الانحدار لرتبة أداء الاعمال

$H0$ميل خط الانحدار مساوى للصفر $H0 : B1 = 0$:

H_1ميل خط الانحدار مختلف عن الصفر $H_1: B1 \neq 0$:

يتبين أن قيمة اختبار Tهي-٣.٨٢٨ و مستوى دلالة الاختبار٠.٠٠٤ و هي أقل من قيمة مستوى الدلالةα=٠.٠٥ و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و تكون قيمة ميل خط الانحدار -٥.٤٣٤هي دالة إحصائيا.

ويبين الشكلالبيانيالتالي المدرج التكراري ويتضح منه أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

شكل رقم ١: المدرج التكراري

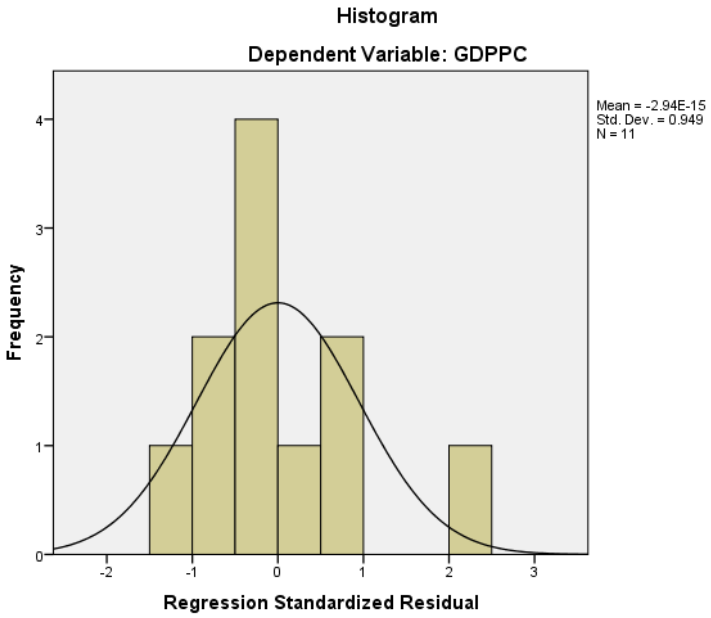

ولمعرفة ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا فبرسم العلاقة كما بالشكل التالي نجد أن النقاط تتجمع حول الخط وبالتالي فإن البيانات (البواقي) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

شكل رقم ٢: توزيع البواقي

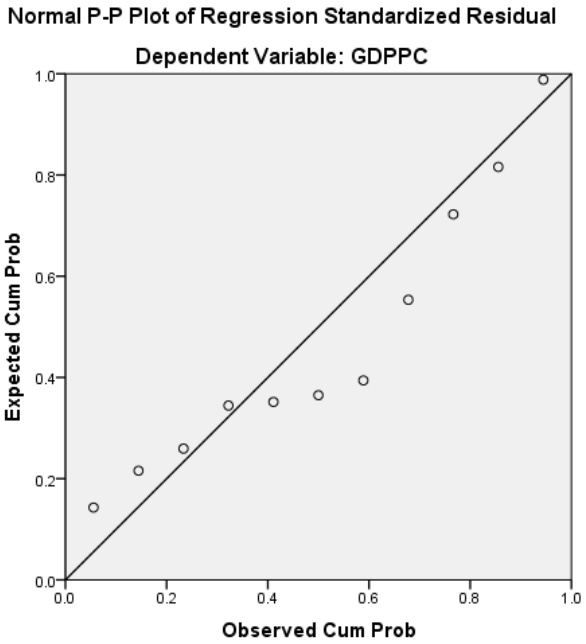

ويمثل الشكلا البياني التالي شكل الانتشارللبواقي مع القيم المتوقعة ومنه يتضح عدم وجود نمط معين في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية.

شكل رقم ٣: انتشارالبواقي مع القيم المتوقعة

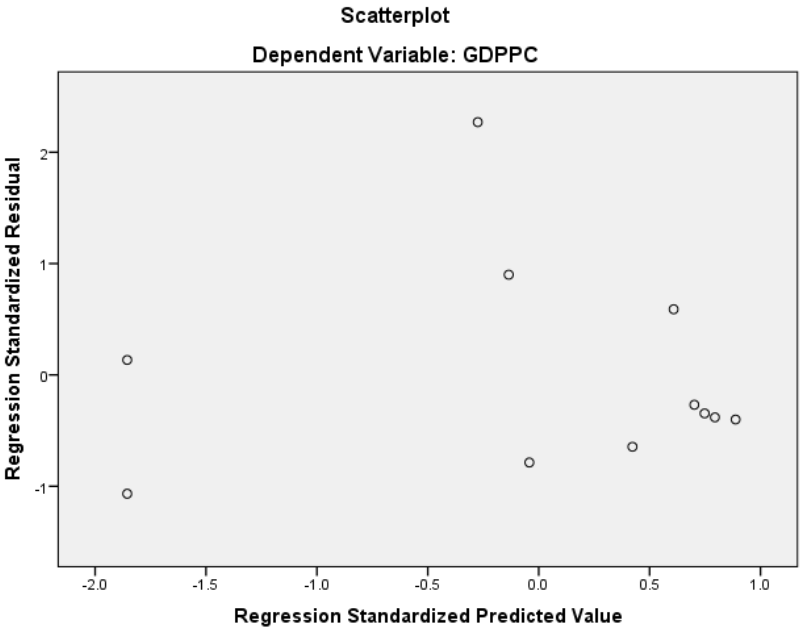

نتائج الدراسة والتوصيات:

تبين وجود علاقة عكسية قوية جدا بين المتغير التابع وهو متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ (بالدولار الأمريكي) والمتغير المستقل وهو رتبة مصر عالميا في مؤشر أداء الأعمال، ومعني ذلك أنه كلما ارتفعت رتبة مصر كلما أدي ذلك إلي زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وهو الذي يعبر عن وحدات فعلية تزيد في الإنتاج داخل الحدود المصرية، وذلك لأن تسهيل العمليات وتسهيل أداء الأعمال دافعاً قويا للإنتاج.

ولذلك لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي فعلى سيبل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصاديه خاصة في مجال فصل النزاعات المالية والاستثمارية ، التفكير في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء إلى المستوى المطلوب.

قائمة المراجع:

Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, an*d Poverty. New York: Crown Publishers.

Acemoglu, D. (2007). The Form of Property Rights: Oligarchic versus Democratic Societies,
Forthcoming in the *Journal of the European Economic Association*.

Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2005a). Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth, *Handbook of Economic Growth*, Vol.1, 385–472.

Aixala, J. and Fabro, G. (2007). Does the impact of institutional quality on economic growth
depend on initial income level ? , *Economic Affairs*, Vol.28, 45–49.

Chong, A. and Calderon, C. (2000). Causality and feedback between institutional measures and economic growth, *Economics and Politics*, Vol.12, 69–81.

Efendic, A., Pigh, G., and Adnett, N.(2011). Institutions and economic performance: a metaregression analysis, *European Journal of Political Economy*, Vol.27, 586–599.

De Long, J. and Shleifer, A. (1993). Princes and merchants: city growth before the industrial revolution, *Journal of Law and Economics*, Vol.36, 671–702.

Djankov, S., La Porta, R. Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2002). The Regulation of Entry, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.117 (1), 1–37.

Flachaire, E. Penalosa, C. and Konte, M. (2013). Political versus

economic institutions in the growth process, *Journal of Comparative Economics*, 1-18.
Glaeser, E. and Shleifer, A. (2002). Legal origins, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 117(4), 1193–1229.
Glaeser, E., La Porta, R. Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2004).Do Institutions Cause
Growth? , *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 271–303.
Hall, R. and Jones, C. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others? , *Quarterly Journal of Economics*, Vol.114 (1), 83–116.
Larsson, A. and Parente, S. (2011). Democracy as a middle ground: a unified theory of
development and political regimes. mimeo.
Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.110, 681–712.
Maseland, R. (2013). Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development, *Journal of Economic Growth, Vol*. (18), 109-136.
North, D. (1990). *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance.* New York:
Cambridge University Press.
Rodrik, D. Subramanian, A. and Trebbi, F. (2004). Institutions Rule: the Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development, *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 131– 165.